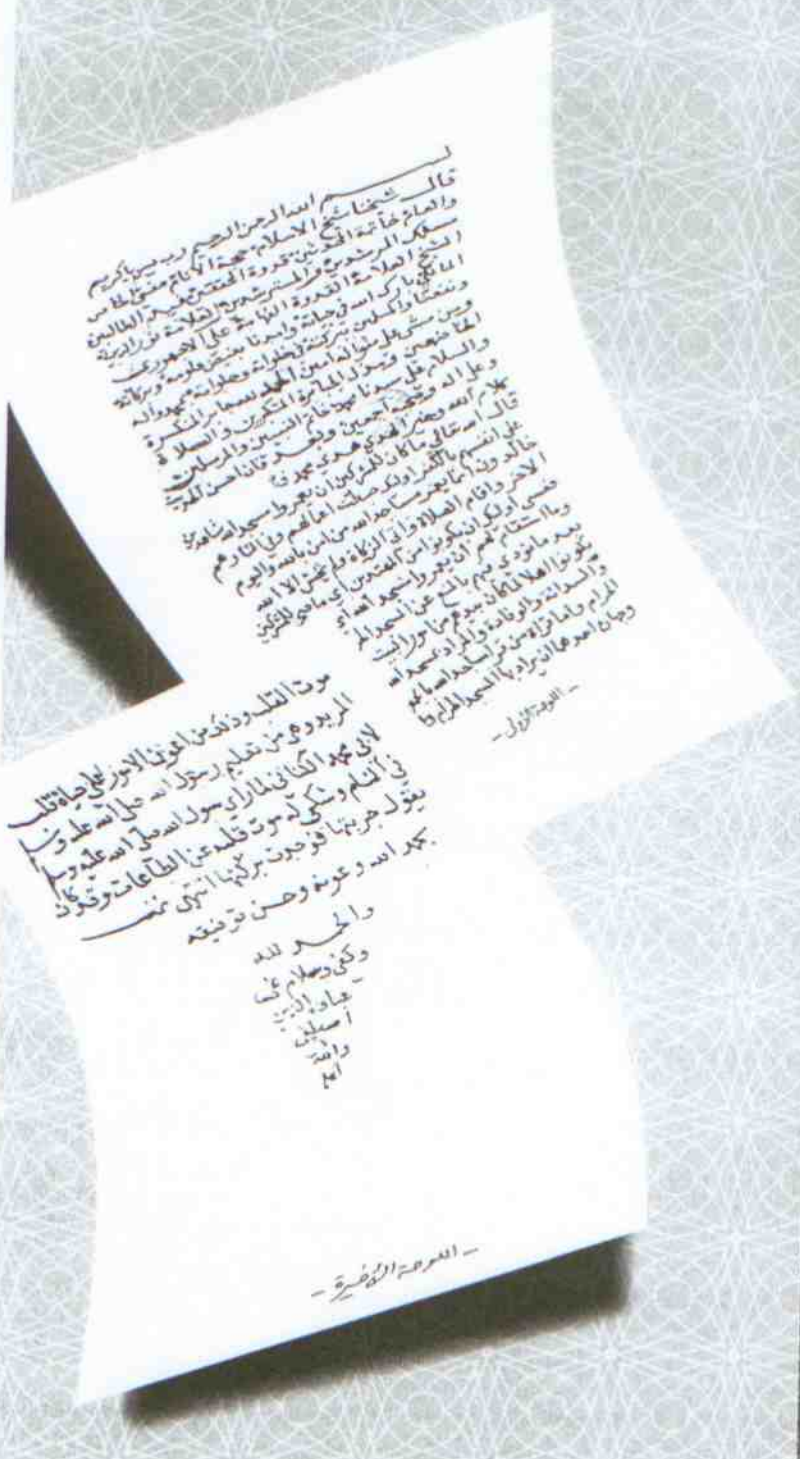

دولة الإمارات العربية المتحدة

دبي

عشرون عاما من العطاء

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

مجلة علمية محكّمة

العدد الثاني والثلاثون

ذو القعدة ١٤٢٧ هـ - ديسمبر ٢٠٠٦م

مَوْقِفُ مَكِيِّ بنِ أبي طَالِبٍ القَيْسِيِّ (ت ٤٣٧هـ)

مِنَ القِرَاءَاتِ المتَوَاتِرَةِ فِي كِتَابِهِ مُشْكِل إِعْرَابِ القُرْآنِ

د. محسن هاشم درويش*

* أستاذ القرآن المساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية – دبي

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

بحث وصفي تحليلي استقرائي إحصائي، يبين موقف عالم كبير من علماء القراءات والنحو وهو: مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) من القراءات القرآنية المتواترة في كتابه (مشكل إعراب القرآن) مع الإشارة إلى كتبه الأخرى في القراءات، من حيث الاحتجاج و الانتصار لها، أو المفاضلة بينها وفقاً لمقاييس العربية، أو تضعيف بعض القراءات المتواترة بصيغة من صيغ التضعيف لمخالفتها القواعد العربية المشهورة.

وأبان البحث عن شخصية مكي بن أبي طالب القيسي النحوية، وكيف أنه في كتابه المذكور نحويٌ أكثر منه قارئاً ناقلاً للقراءات على ما عُرف به! مما أدى إلى وقوعه في تضعيف بعض القراءات المتواترة ولو تلميحاً، فخلصتُ إلى أنَّ الإمام القارئ يكون معرَّضاً للوقوع في أغاليط ومزالق إذا قلَد النحاة وجعل القراءة تابعةَ للغة لا متبوعة! ومن ثمَّ تتأتى أهمية البحث في الكشف عن التمايز في شخصية مكي الإقرائية و النحوية، ومدى خطورة هذا التمايز بالنسبة إلى شخصية الإمام القارئ.

مقدمـة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

فهذا بحث جلوت فيه موقف إمام كبير من أئمة القراءات واللغة، وهو الإمام أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت ٤٣٧هـ) من القراءات القرآنية المتواترة وحسب، وذلك من خلال كتابه (مشكِل إعراب القرآن)، مع الإشارة إلى أهم كتبه الأخرى في القراءات ككتابي (التبصرة في القراءات السبع) و(الكشف عن وجوه القراءات السبع)، وقد حاولتُ تسليط الضوء على شخصية مكي النحوية الغالبة في كتابه (المشكِل) على شخصيته الإقرائية في كتبه الأخرى.

ورأيتُ أن أجعله في مباحث أربعة :

الأول : في القراءات وتعريفها، وأركانها.

الثاني : في استشهاد مكي بن أبي طالب بالقراءات المتواترة واحتجاجه لها .

الثالث: في مفاضلته بين القراءات.

والرابع: في تضعيفه بعض القراءات المتواترة ولو تلميحاً .

ثم ختمته بخاتمة أجملتُ فيها ما انتهى إليه البحث .

وقد جاء الموقف في هذا البحث من القراءات القرآنية المتواترة فقط ؛ لأنّها وصلت إلينا بأعلى طريق من طرق التثبت والقطع واليقين ، ألا وهو طريق التواتر الذي ينفي الوهم، ويقطع الظن، ولأن القراءات بهذا الاعتبار لا يجوز إنكارها ولا تضعيفها ولا التقوّل فيها؛ فهي حجة يحتج بها لا لها، ومتبوعة لا تابعة، ومدار العربية وشواهدها عليها وليس العكس.

واللهَ العظيمَ أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول

في القراءات وتعريفها، وأركانها:

١) القراءات لغةً واصطلاحاً:

القراءات في اللغة: جمع قراءة، وهي مصدر قرأ، يقال: قرأ فلان، يقرأ، قراءةً وقرآناً، بمعنى: تلا، فهو قارئ، وجمع (القارئ): قَرَأَة، وقُرّاء[١].

وأما في اصطلاح أهل العلم بالقراءات فهو "علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً مع عزو كل وجه لناقله."[٢]

٢) أركان القراءات:

تباينت أقوال أهل العلم في تحديد أركان القراءات قليلاً أو كثيراً! ولاسيما مايتعلق منها بجانب التواتر ومفهوم كل فريق منهم منه، وسأذكر بعون الله جملةً من أقوالهم تشير إلى ذلك ونستنير بها إلى أقرب المفاهيم وأقربها إلى واقع القراءات، وسأبدأ بتعريف أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي نفسه، حيث يقول:

" فإن سأل سائل فقال: فما الذي يُقبل من القراءات الآن فيُقرأ به، وما الذي لا يُقبل ولا يُقرأ به، وما الذي يُقبل ولا يُقرأ به؟

فالجواب أن جميع ما روي من القراءات على ثلاثة أقسام: قسم يُقرأ به اليوم: وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال، وهي: أن ينقل عن الثقات إلى النبي ﷺ، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن شائعاً، ويكون موافقاً لخط المصحف، فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قُرئ وقُطع على مُغيّبه وصحته وصدقه، لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقته لخط المصحف، وكفر من جحده.

والقسم الثاني: ما صح نقله عن الآحاد، وصح وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف، فهذا يُقبل، ولا يُقرأ به لعلتين: إحداها: أنه لم يوجد إجماع، إنما أُخذ بأخبار الآحاد، ولا يثبت قرآن يُقرأ به بخبر الواحد.

والعلة الثانية: أنه مخالف لما قد أُجمع عليه، فلا يقطع على مُغيّبه وصحته، وما لم يقطع على صحته لا تجوز القراءة به، ولا يكفر من جحده، وبئسما صنع إذ جحده.

والقسم الثالث: هو ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية، فهذا لا يُقبل، وإن وافق خط المصحف "[٣].

أما أبوشامة (ت٦٦٥هـ) فيقول: " كل قراءة اشتهرت بعد صحة إسنادها، وموافقتها خط المصحف، ولم تنكر من جهة العربية فهي القراءة المعتمد عليها، وماعدا ذلك فهو داخل في حيز الشاذ والضعيف، وبعض ذلك أقوى من بعض"[٤].

وكان ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) قد قال :" كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردُّها ولا يحل إنكارها .."[٥].

وقال في الطيبة ناظماً هذه الأركان :

"فكل ما وافق وجه نحـو وكان للرسم احتمالاً يحوي

وصح إسناداً هـو القـــران فهذه الثلاثة الأركانُ "[٦]

وقد بيَّن ابن الجزري قاعدة (صحة السند) التي اعتمد عليها في قبول القراءة فقال: "وصح سندها فإنا نعني به: أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورةً عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط، أو مما شذَّ بها بعضهم، وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن، ولم يكتفِ فيه بصحة السند، وزعم أنّ القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وأنّ ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن، وهذا مما لا يخفى ما فيه، فإنّ التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره، إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي صلى الله عليه وسلم وجب قبوله، وقُطع بكونه قرآناً، سواء وافق الرسم أم خالفه، وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتقى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم، ولقد كنتُ قبل أجنح إلى هذا القول ثم ظهر فساده "[٧].

وقد ردَّ علي النوري الصفاقسي (ت١١١٧هـ) ما ذهب إليه ابن الجزري من الاكتفاء

بصحة السند في القراءات فقال:" مذهب الأصوليين وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدّثين والقراء أنّ التواتر شرط في صحة القراءة، ولا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر، ولو وافقت رسم المصاحف العثمانية والعربية، وقال الشيخ أبو محمد مكي: القراءة الصحيحة ما صح سندها إلى النبي صلى الله عليه وسلم وساغ وجهها في العربية ووافقت خط المصحف، وتبعه على ذلك بعض المتأخرين، ومشى عليه ابن الجزري "[٨].

ومن ثمَّ ينبغي على الباحث في القراءات أن يحمل كلام مكي القيسي وأبي شامة وغيرهم على شروط القراءة الصحيحة عندما يقولون: نقل الثقات، أقول: ينبغي أن يُحمل هذا الكلام على ماحرَّره العلامة علي النوري الصفاقسي ونقلته عنه آنفاً.

المبحث الثاني

في استشهاد مكي بن أبي طالب بالقراءات واحتجاجه لها :

وهذا الموقف في الاعتداد والاستشهاد بالقراءات المتواترة، والاحتجاج بها وتوجيهها، عند مكي هو الموقف الشائع لديه، الغالب عليه في كل كتبه في القراءات والاحتجاج لها ككتاب (التبصرة في القراءات السبع) وكتاب (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها)، ولا غرو في ذلك فهو أحد الأئمة الذين تصدَّروا للقراءة والإقراء في عصره[٩]، فوجدته في (التبصرة) ناقلاً للقراءات راوياً لها كسائر الذين صنفوا كتباً في رواية القراءات بأسانيدهم المتصلة إلى الأئمة القراء السبعة أو العشرة، فهو كتاب رواية من الطراز الأول! وهو في (الكشف) يبذل قصارى جهده ويستفرغ وسعه في توجيه القراءات السبع المروية عن الأئمة السبعة قراء الأمصار وتعليلها في ضوء ما ترشد إليه اللغة وشواهد اللهجات، ولذلك فهو كتاب دراية، لكن شخصيته الإقرائية ما تزال بادية في الكتابين السابقين! وهذا بيِّن جداً لمن أنعم النظر فيهما.

أما في كتابه (مشكل إعراب القرآن) فتغلب عليه النزعة النحوية! وربما كان ذلك تأثراً بما كان ينقله عن كتب الإعراب التي سبقته[١٠]، وهذا جليٌّ جداً لمن تصفح (المشكل)، ولا سيما عند الكلام على بعض القراءات التي تكلَّم عنها النحاة وخاضوا فيها وفي ناقليها شيئاً كثيراً، كما سيتضح عند الكلام عن تضعيفه بعض القراءات ولو تلميحاً، ولعل هذا ما جعلني أحصر هذه الدراسة في كتابه (المشكل) دون كتبه الأخرى التي صنفها أساساً في القراءات والاحتجاج لها على ما عُرف به .

وعند إحصاء المواضع التي استشهد فيها مكي بالقراءات المتواترة، وبيان نسبتها إلى المواضع الأخرى التي فاضل فيها بين القراءات أو التي ضعف فيها بعضها في كتابه (المشكل)، يظهر بجلاء ما ذكرته آنفاً من غلبة هذا الموقف لديه، فقد بلغ مجموع القراءات المتواترة التي تكلم عنها مكي في كتابه حوالي اثنتين وعشرين وثلاثمائة قراءة، كان عدد القراءات التي تمثل موقفه المشار إليه بالاحتجاج والاستشهاد بها اثنتين وسبعين ومائتي قراءة، أي ما نسبته ٨٤,٤٪ من مجموع القراءات، وهذا يؤكد ما قلتُه من شيوع هذا الموقف لديه.

وإليك الآن نماذج تبين موقف مكي المشار إليه :

يقول مكي في قوله تعالى : " وقولوا للناس حُسْنا[١١] " : تقديره :قولاً ذا حسن فهو مصدر . ومن فتح الحاء والسين[١٢] جعله نعتاً لمصدر محذوف تقديره: قولاً حسنًا .

وقيل: إن القراءتين على لغتين لمصدر محذوف" [١٣] .

ويقول في قول الحق تبارك وتعالى : " ولكلٍّ وجهةٌ هو مُوَلِّيها "[١٤] : " فأما قراءة ابن عامر (هو مُوَلاَّها)[١٥] فلا يُقدَّر في الكلام حذف، لأنَّ الفعل قد تعدّى إلى مفعولين في اللفظ، أحدهما: مضمر قام مقام الفاعل، مفعول لم يُسمَّ فاعله، والثاني: هو الهاء والألف وهما يرجعان على الوجهة، وقيل: الهاء للمصدر أي: مولى تولية، واللام في (لكل) تتعلق بمولى وهي زائدة كزيادتها في (رَدِفَ لكم)[١٦] أي: ردفكم، وهو ضمير فريق أو قبيل ونحوه، كأنه قال: الفريق مولى لكل وجهة، أي: مولى كل وجهة، هذا التقدير على قول من جعل الهاء للمصدر" [١٧] .

ويقول في موضع آخر : " قوْله : " حتى يقولَ الرسول "[١٨] من رفع[١٩] يقول فلأنه فعل قد ذهب وانقضى، وإنما الخبر عن الحال التي كان عليها الرسول فيما مضى، فالفعل دال على الحال التي كانوا عليها فيما مضى، فحتى داخلة على جملة في المعنى، وهي لا تعمل في الجمل، ويجوز في الكلام أن يرفع ويخبر عن الحال التي هو الآن، وهو مثل قولك: مرض حتى لا يرجونه، أي مرض فيما مضى حتى هو الآن لا يُرجى، فتحكي الحال التي هو عليها، فلا سبيل للنصب في هذا المعنى، ولو نصبت لانقلب المعنى وصرت تخبر عن فعلين قد مضيا وذهبا، ولست تحكي حالاً كان عليها، وتقديره: أن تحكي حالاً كان عليها النبي، فتقديره: وزلزلوا حتى قال الرسول، كما تقول: سرت حتى أدخلها، أي: قد كنت سرت، فدخلت فصارت (حتى) داخلة على جملة، وهي لا تعمل في الجمل فارتفع الفعل بعدها ولم تعمل فيه .

فأما وجه من نصب[٢٠]، فإنه جعل (حتى) غاية بمعنى (إلى أن) فنصب بإضمار (أن) وجعل قول الرسول عليه السلام غاية لخوف أصحابه لأن زلزلوا معناه: خُوِّفوا، فمعناه: وزلزلوا إلى أن قال الرسول، فالفعلان قد مضيا "[٢١]

فانظر إلى هذه الإفاضة في الشرح والتوجيه للقراءتين في الفعل (يقول) بالرفع والنصب.

ويقول في موضع آخر :" قوله :" فرهانٌ مقبوضةٌ "[٢٢]، تقديره: فرهانٌ مقبوضةٌ تكفي من ذلك . ورهان جمع رَهْن، كبَغْلٍ وبغال .

ومن قرأ: (فَرُهُن)[٢٣] فهو جمع رهان ككتاب وكُتُب، ..، وقد قيل: إن رُهُناً جمع رَهْن كسقف وسُقُف "[٢٤].

" قوله :" فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء "[٢٥]، من جزم[٢٦] عطف على (يحاسبكم) الذي هو جواب الشرط ..، وقرأ عاصم وابن عامر بالرفع [٢٧] على القطع من الأول"[٢٨].

ويقول في قوله تعالى :"وكذَّبوا بآياتنا كِذَّابا"[٢٩]: " قوله: (كِذَّابا) من شدّد[٣٠] جعله مصدر (كذّب) زيدت فيه الألف كما زيدت في (إكراما) ...وقرأه الكسائي: (كِذَابَا) بالتخفيف، جعله مصدر كاذب كذابا. وقيل: هو مصدر كَذَبَ، كقولك: كتبتُ كتابا"[٣١].

وأختم كلامي عن موقف مكي القيسي المعتد بالقراءات المتواترة، المستشهد بها، المحتج لها، بذكره القراءات في كلمة (مطلع) فيقول :" قوله :" حتى مطلَعِ الفجر "[٣٢]، الأصل في قياس (مطلع) فتح اللام، لأنّ اسم المكان والمصدر من فَعَلَ يَفْعُل (المَفْعَل)، وقد شذّت حروف فأتت فيها الكسرة لغة نحو: المسجِد والمجلِس . وقرأ الكسائي بكسر اللام[٣٣]، جعله مما خرج عن قياسه "[٣٤]

يتضح لنا جلياً من خلال الأنموذجات التي سقتُها كيف أنّ مكي القيسي اعتنى بالقراءات احتجاجاً وتوجيهاً في كتابه (مشكل إعراب القرآن)، وما زال موقفه إلى الآن موقف القبول والاستشهاد، وهو - كما أسلفت - الموقف الشائع أو لنقل الغالب على مكي، وهذا ليس بعجيب عن ناقل للقراءات، فهل له مواقف أخرى؟

هذا ما سنتبينه - إن شاء الله - فيما يأتي

المبحث الثالث

في مفاضلته بين القراءات :

وهنا تبدأ شخصية مكي القيسي النحوية بالظهور، وقد يتراءى للناظر في كلامه أنه نحوي صرف لا علاقة له بالقراءات والقراء! وقد أحصيتُ المواضع التي فاضل فيها مكي بين القراءات فألفيتها بلغت ستا وعشرين قراءة، أي ما نسبته ٨٪ من مجموع القراءات المتواترة التي تكلم عليها في (المشكل)، وهذا يعني أنَّ موقفه الحالي قليل إذا ما قورن بموقفه السابق على ما أيده الإحصاء، وهذه بعض صور المفاضلة بين القراءات لدى مكي:

يقول مكي في قول الحق تبارك وتعالى :"إنْ تمسسْكم حسنة تسؤهم وإنْ تصبكم سيئة يفرحوا بها وإن تصبروا وتتقوا لا يَضُرُّكم كيدُهُم شيئاً "[٣٥] :" قوله: (لا يضرُّكم) من شدَّده وضم الراء احتمل أن يكون مجزوماً على جواب الشرط، لكنه لما احتاج إلى تحريك المشدَّد حركه بالضم وأتبعه ضم ما قبله كما قيل: (لم يردُّها) بالضم .. وقد حُكي عن عاصم أنه قرأ بفتح الراء مشدَّدة وهو أحسن من الضم "[٣٦].

فقد فاضل مكي هنا بين قراءة الضم في الراء من (يضركم) والقراءة المحكية عن عاصم بفتحها، وهي قراءة شاذة مخالفة للقراءات العشر المتواترة لا يعتدُّ بها[٣٧]، والعجب كل العجب من أبي محمد مكي في تفضيله قراءةً شاذةً على قراءة متواترة وهو المقرئ الحاذق! على أنَّ الضمَّ هو الأجود كما يقول أبو إسحاق الزجّاج (ت٣١١هـ) في توجيهه القراءات في هذه الآية:" و(لايضرُّكم) الأجود فيه الضم لالتقاء الساكنين، الأصل: لا يضررْكم، ولكن كثيرا من القراء والعرب يدغم في موضع الجزم، وأهل الحجاز يظهرون التضعيف، وهذه الآية جاءت فيها اللغتان جميعاً، فقوله تعالى:(إنْ تمسسْكم) على لغة أهل الحجاز، وقوله:(لايضرُّكم) على لغة غيرهم من العرب، وكلا الوجهين حسن، ويجوز(لايضرَّكم) و(لايضرِّكم) فمن فتح فلأن الفتح خفيف مستعمل في التقاء الساكنين في التضعيف، ومن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين"[٣٨]، ويقرر أبو منصور الأزهري(ت٣٧٠هـ) جواز الفتح لغةً وشذوذه قراءةً بقوله:" والنصب في قوله (لايضرَّكم) جائز غير أنَّ القراءة سنة وقرئت بالضم"[٣٩].

ويقول مكي في شرح مشكل إعراب سورة يس: " قوله تعالى: (يس)[٤٠] حق النون

الساكنة من هجاء (يس) إذا وصلت كلامك أن تُدغم في الواو بعدها أبدا . وقد قرأ جماعة بإظهار النون من (يس) و (نون والقلم)[٤١]، والعلة في ذلك أنّ هذه الحروف المقطعة في أوائل السور حقها أن يوقف على كل حرف منها، لأنها ليست بخبر لما قبلها ولا يُخبر عنها، ولا يعطف بعضها على بعض كالعدد، فحقها الوقف والسكون عليها، ولذلك لم تُعرب فوجب إظهار النون عند الواو، لأنها موقوف عليها غير متصلة بما بعدها، هذا أصلها .

ومن أدغم[٤٢] أجراها مجرى المتصل،والإظهار أولى بها لما ذكرنا "[٤٣] .

ونلاحظ هنا قوله الذي يمثل موقفه هذا أصدق تمثيل، وذاك حين قال: (والإظهار أولى)، مع أنَّ الأمر في هذا الاختلاف بين القراءتين لا يعدو القول بأنهما" لغتان: إدغام النون وإظهارها، فاقرأ كيف شئت"[٤٤] .

ويقول في موضع آخر :" قوله: (على الغيب بضنين)[٤٥] دخول (على) يدل على أنّ (ضنينا) بالضاد بمعنى: بخيل . يُقال: بخلت عليه . ولو كان بالظاء بمعنى: متهم، لكان بالباء كما يُقال: هو متهم بكذا، ولا يُقال على كذا .

ويجوز أن تكون (على) في موضع الباء فتحسن القراءة بالظاء "[٤٦].

نستطيع أن نلمح المفاضلة بين قراءة (بضنين) بالضاد وقراءتها بالظاء وذلك من خلال قراءتنا ما بين السطور، وهذا أُسلوب قد يعتمده مكي في المفاضلة فيلمح بدلاً من أن يصرح، وفي النص السابق يشعر القارئ من أول وهلة أن المصنف يرجّح ويفضّل ويحسّن بل يقوّي القراءة بالضاد بمعنى (بخيل).

على أنَّ كلا القراءتين لها وجه أو أكثر في لغة العرب دون تفضيل لأحدهما على الأخرى، فإضافةً إلى ما ذكره مكي في توجيههما ينقل لنا أبو منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ) عن الفراء (ت٢٠٧هـ) وجهاً آخر فيقول:" وقال الفراء (وما هو على الغيب بظنين) أي: بضعيف . يقول: هو محتمل له. قال: والعرب تقول للرجل الضعيف: هو ظنون.

قال: وسمعت بعض قضاعة يقول: ربما دلك على الرأي الظنون، يريد: الضعيف من الرجال. وهو كما يقال: ماء شروب وشريب، وقرون الرجل وقرينه نفسه، وكذلك قرينته وقرونته"[٤٧].

المبحث الرابع

في تضعيفه بعض القراءات ولو تلميحاً :

وهذا الموقف عند مكي القيسي قليل نسبياً، وقد وضح لي ذلك بعد الإحصاء الدقيق لكل القراءات المتواترة التي علّق عليها في كتابه، حيث بلغ عدد القراءات التي ضعّفها ولو تلميحاً أربعا وعشرين قراءة أي ما نسبته ٧,٤٪ من مجموع القراءات، لكنَّ الباحث في القراءات القرآنية يستغرب ويستهجن مثل هذا الموقف من رجل كمكي بن أبي طالب القيسي، وهو القارئ صاحب التصانيف الجليلة في القراءات والاحتجاج والانتصار لها . لا يملك الباحث والحالة هذه إلا أن يقول: إن هذا الموقف عند مكي يمثل شخصيتهُ النحوية التي قلَّد أكثر ما قلَّد فيها أبا جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) في كتابه (إعراب القرآن) .

يقول د. حاتم الضامن في مقدمة تحقيق (مشكل إعراب القرآن) لمكي : " لا بد من الإشارة هنا إلى أن شخصيته لم تظهر من خلال كثير من المسائل المعروضة، فقد قام بدور الرواية فيها لا غير .

وقد اتضح لي بعد اطلاعي على كتاب (إعراب القرآن) للنحاس أنَ مكياً تابع النحاس، فكل ما أورده مكي إنما أورده النحاس قبله، والردود على الفراء وأبي عبيدة والزجّاج وغيرهم، هي ردود النحاس نفسها، والمصطلحات التي استعملها مكي هي مصطلحات النحاس، أما الشواهد والقراءات فهي هي إلا أنَ مكياً ترك كثيراً من الشواهد الشعرية وكثيراً مما أورده النحاس من التفسير وأضاف أقوالاً لأبي علي الفارسي نبهت عليها في الحواشي، وبعضَ الآيات التي أهملها النحاس، ورد عليه في عدة مواضع ... "[٤٨].

وهذه نماذج تمثل موقفه المشار إليه :

يقول مكي في قول الباري جل وعلا : " إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون"[٤٩]: "قوله: (كن فيكون) قرأه ابن عامر والكسائي[٥٠] بنصب (فيكون) عطفاً على (أن نقول)، ومن رفعه قطعه مما قبله أي: فهو يكون، وما بعد الفاء يستأنف، ويبعد النصب فيه على جواب (كن) : لأن لفظه لفظ الأمر ومعناه الإخبار عن قدرة الله، إذ ليس ثَمَّ مأمور بأن يفعل شيئاً، فالمعنى فإنما نقول له كن فهو يكون . ومثله في لفظ الأمر وليس بأمر قوله

تعالى: ﴿أسمع بهم وأبصر﴾[٥١] لفظه لفظ الأمر ومعناه التعجب، فلما كان معنى (كن) الخبر بَعُدَ أن يكون (فيكون) جواباً له فيُنصب على ذلك، ويَبْعُدُ أيضاً من جهة أُخرى، وذلك أن جواب الأمر إنما جُزِمَ لأنه في معنى الشرط فإذا قلت: قم أُكرمك ،جزمت الجواب ؛ لأنه بمعنى: إن تقم فأكرمك، وكذلك إذا قلت: قم فأكرمك ،إنما نصبت ؛ لأنه في معنى: إن تقم فأُكرمك، وهذا إنما يكون أبداً في فعلين مختلفي اللفظ ومختلفي الفاعلين، فإن اتفقا في اللفظ والفاعل واحد لم يجز، لأنه لا معنى له . لو قلت: قم تقم و: قم فتقوم، لم يكن له معنى لاتفاق الفعلين والفاعلين، وكذلك (كن فيكون) لمَّا اتفق لفظ الفعلين والفاعلان واحد لم يحسن أن يكون (فيكون) جواباً للأول، والنصب على الجواب إنما يجوز على بُعْدٍ على التشبيه في (كن) بالأمر الصحيح، وعلى التشبيه بالفعلين المختلفين فنصب (فيكون) على جواب (كن) إنما يجوز على التشبيه على ما ذكرنا، وهو بعيدٌ لفساد المعنى، وقد أجازه الزجّاج، وعلى ذلك قرأ ابن عامر بالنصب في سورة البقرة[٥٢]، وفي آل عمران[٥٣] وفي غافر[٥٤]، فأما في هذه السورة وفي يس[٥٥] فالنصب حسن على العطف على (نقول)؛ لأنَ قبله (أن) "[٥٦].

كل هذه الإفاضة من مكي ليبيّن أنّ قراءة ابن عامر والكسائي في نصب (يكون) حسنة في موضعي سورة النحل (٤٠)، وسورة يس (٨٢)، وذلك لأنها محمولة على العطف على (أن نقول) قبله في الموضعين وبذلك جرت القراءة على قواعد النحاة وقوانينهم فحسنت القراءة لذلك، وضعفت أو (بَعُدَت) على حد تعبير مكي في المواضع الأُخرى المذكورة، لأنها لم تجر وفق تلك القواعد والقوانين التي وضعها النحاة، مع أنَّ لها وجهاً وجيهاً يذكره أهل اللغة من المتقدمين وهو أنَّ نصب (فيكون) في المواضع المعترض عليها" كأنه ذهب إلى الأمر، تقول: أكرم زيداً فيكرمَك "[٥٧] وليت شعري كأنَّ الإمام ابن عامر ومن وافقه عندما قرأ بنصب نون (فيكون) في المواضع الأُخرى المذكورة كان ينبغي عليه أن يُراعي آراء النحاة وقواعدهم العقلية الموضوعة!، فيا عجباً للنحاة .. أما علموا أنَ القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول[٥٨]، وأن سنن العربية تجري عليها وليس العكس، وليست القراءة بشيء يأتي كما يحب النحاة ويشتهون؟!!.

" ومن أجل ذلك قلّ اهتمام النحويين بالقرآن والاعتماد عليه في التماس الشواهد التي

كان ينبغي أن تؤخذ قواعد نحوية . ولم يهتمَّ النحاة بوجوه القراءات واعتمادها اعتماداً كافيا، بل ربما ذهبوا إلى القول بخطأ بعض وجوه القراءات . وقد بلغ بهم الأمر إلى أنهم حملوا على الخطأ شيئاً ورد في قراءة الثقات من القراء، مثل: نافع قارئ أهل المدينة، وابن عامر قارئ أهل الشام، وكان على النحاة أن يفيدوا من هذه الوجوه في القراءات، ليشاركوا في وضع شيء من تاريخ العربية في هذه الفترة التي ندعوها بعصر القرآن"[٥٩]

وقد أصاب الدكتور هادي نهر كبد الحقيقة في بحث له عن الحال في القرآن الكريم، وذلك عندما قال :" إنَّ غاية البحث أساساً هي إثبات أنَّ بعض الأنماط والسياقات والتمارين التي افترضها، أو قال بها النحاة، واختلفوا بشأنها إعراباً وتوجيهاً وتفسيراً ما شاء لهم الاختلاف، ليس لها وجود في لغة القرآن الكريم، فإذا كنا نؤمن أن القرآن العربي يمثل أعلى مراتب الفصاحة العربية على أي مستوى لغوي، أقول: إذا كنا نؤمن بذلك امتلكنا الحجة والبرهان في أنَّ القرآن الكريم يجب أن يكون متبوعاً وليس بتابع، متبوعاً في فصاحته وأساليبه وأنماطه، ومن خلاله نستقي الشواهد، وفي ضوئه تقعد القواعد ويحتكم لها صواباً أو خطأ، شيوعاً أو ندرةً "[٦٠].

ويقول مكي في قوله تعالى: (وكذلك زَيَّنَ لكثير من المشركين قتلَ أولادِهم شركاؤهم..)[٦١] :" من قرأ (زُيِّن) بالضم على ما لم يسمَّ فاعله رفع (قتل) على أنه مفعول ما لم يسمَّ فاعله وأضافه إلى الأولاد، ورفع (الشركاء) حملاً على المعنى كأنه قيل: مَنْ زينه لهم ؟ قال: شركاؤهم ومن قرأ هذه القراءة ونصب (الأولاد) وخفض (الشركاء) **فهي قراءة بعيدة**، وقد رُويت عن ابن عامر، ومجازها على التفرقة بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وذلك إنما يجوز عند النحويين في الشعر، وأكثر ما يأتي في الظروف "[٦٢].

فانظر إلى قوله: (قراءة بعيدة)، وقوله: (رُويت) المشعر بالتضعيف، وهو من صيغ التمريض في هذا المقام عندما تُصدَّر بها عبارة تتحدث عن قراءة قرآنية متواترة أجمع عليها أهل الشام قاطبةً ! وهي ثابتة في مصحفهم الذي بعث به عثمان بن عفان – رضي الله عنه – إليهم، بالياء (شركائهم)[٦٣] إضافةً إلى ثبوتها قراءةً على وجه التواتر، فهي – إذن – ثابتة رسماً وقراءةً.

وأما قوله: (وذلك يجوز عند النحويين في الشعر..)، فقد ثبت جوازه في الشعر وغيره حملاً للكلام العربي على القراءة المتواترة وليس العكس . وما قول مكي – رحمه الله – إلا تقليد للنحاة في أقاويلهم – على ما يبدو لي –.

وقد ردَّ ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) على من ضعَّف قراءة الإمام ابن عامر المشار إليها فقال:" بل الصواب جواز مثل هذا الفصل وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول في الفصيح الشائع الذائع اختياراً، ولا يختص ذلك بضرورة الشعر، ويكفي في ذلك دليلاً هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت التواتر، كيف وقارئها ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبي الدرداء رضي الله عنهما، وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب فكلامه حجة وقوله دليل؛ لأنه كان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم به فكيف وقد قرأ بما تلقى وتلقن وروى وسمع ورأى إذ كانت كذلك في المصحف العثماني المجمع على اتباعه، وأنا رأيتها فيه كذلك! مع أن قارئها لم يكن خاملاً ولا غير متبع ولا في طرف من الأطراف ليس عنده من ينكر عليه إذا خرج عن الصواب، فقد كان في مثل دمشق التي هي إذ ذاك دار الخلافة وفيه الملك والمأتى إليها من أقطار الأرض في زمن خليفة هو أعدل الخلفاء وأفضلهم بعد الصحابة الإمام عمر بن عبد العزيز رضي الله عند أحد المجتهدين المتبعين المقتدى بهم من الخلفاء الراشدين، وهذا الإمام القارئ أعنى ابن عامر مقلَّد في هذا الزمن الصالح قضاء دمشق ومشيختها وإمامة جامعها الأعظم الجامع الأموي أحد عجائب الدنيا، والوفود به من أقطار الأرض لمحل الخلافة ودار الإمارة، هذا ودار الخلافة في الحقيقة حينئذ بعض هذا الجامع ليس بينهما سوى باب يخرج منه الخليفة.

ولقد بلغنا عن هذا الإمام أنه كان في حلقته أربعمئة عريف يقومون عنه بالقراءة، ولم يبلغنا عن أحد من السلف رضي الله عنهم على اختلاف مذاهبهم وتباين لغاتهم وشدة ورعهم أنه أنكر على ابن عامر شيئاً من قراءته ولا طعن فيها ولا أشار إليها بضعف، ولقد كان الناس بدمشق وسائر بلاد الشام حتى الجزيرة الفراتية وأعمالها لا يأخذون إلا بقراءة ابن عامر، ولازال الأمر كذلك إلى حدود الخمسمئة.

وأول من نعلمه أنكر هذه القراءة وغيرها من القراءة الصحيحة وركب هذا المحذور ابن

جرير الطبري بعد الثلاثمئة! وقد عُدَّ ذلك من سقطات ابن جرير! حتى قال السخاوي: قال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبي: إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر، ولله در إمام النحاة أبي عبد الله بن مالك رحمه الله حيث قال في كافيته الشافية:

وحجتي قراءة ابن عامر فكم لها من عاضد وناصر

وهذا الفصل الذي ورد في هذه القراءة فهو منقول من كلام العرب من فصيح كلامهم، جيد من جهة المعنى أيضاً، أما وروده في كلام العرب فقد ورد في أشعارهم كثيراً أنشد من ذلك سيبويه والأخفش وأبو عبيدة وثعلب غيرهم"[٦٤].

ويقول مكي في قوله تعالى حاكياً عن إبليس في حاله مع أوليائه، ومن كان في حزبه وتحت لوائه :" ما أنا بِمُصْرِخِكُمْ وما أنتم بِمُصْرِخِيَّ "[٦٥]: قوله :" وما أنتم بمصرخيَّ "، من فتح الياء وهي قراءة الجماعة[٦٦] فأصلها ياءان: ياء الجمع وياء الإضافة، وفتحت لالتقاء الساكنين وكان الفتح أخف مع الياءات من الكسر، ويجوز أن يكون أدغم ياء الجمع في ياء الإضافة وهي مفتوحة، فبقيت على فتحها وهو أصلها والإسكان في ياء الإضافة إنما هو للتخفيف.

ومن كسر الياء وهي قراءة حمزة [٦٧]، وبه قرأ الأعمش ويحيى بن وثاب، فالأصل عنده في (مصرخي) ثلاث ياءات: ياء الجمع، وياء الإضافة، وياء زيدت للمد كما زيدت في (بِهِي)، لأنَّ ياء المتكلم كهاء الغائب . وقد زادوا ياء مع تاء المؤنث حيث كانت بمنزلة هاء الغائب، قال الشاعر :

رَمَيْتِيه فأصْمَيْت وما أخطأتِ الرَّمْيَهْ

ثم حذفت الياء التي للمد، وبقيت الياء المشدّدة المكسورة كما تحذف الياء من (بِهِي) وتبقى الهاء مكسورة . وقد كان القياس استعمال الياء صلة لياء المتكلم كما فعلوا بهاء الغائب لكن رفضوا استعمال ذلك ؛ لثقل الكسرة على الياء، فالقراءة بكسر الياء **فيها بُعْدٌ** من جهة الاستعمال، وهي حسنة على الأُصول، لكن الأصل إذا طُرح صار استعماله مكروهاً بعيداً . وقد ذكر قطرب أنها لغة في بني يربوع يزيدون على ياء الإضافة ياء، وأنشد:

ماضٍ إذا ما هَمَّ بالمضي قال لها هل لك يا تافِ"[٦٨].

يعود مكي هاهنا ويقول عن قراءة حمزة المتواترة: (فيها بُعد) و (مكروهاً بعيدا) مع أنه وجَّهها هو نفسه بأنها لغة نقلاً عن قطرب!. ولست أدري أي بعد يقصده مكي لقراءة قرآنية رويت عن رسول الله ﷺ على وجه التواتر، أهو بعدٌ عن العربية؟ أم بعد عن المقاييس والقوانين التي وضعها النحاة - ولاسيما نحاة البصرة -، فضيقوا واسعا، وألزموا الناس بما لا يلزم!

على أنّه مما ينبغي الإشارة إليه هنا أن رواية القراءة القرآنية بطريق التواتر على وجه القطع واليقين أقوى عقلاً وشرعاً من تلك القواعد والقوانين النحوية التي بُنيت أساساً على الأرجاز والأشعار التي رواها آحاد لا يُعلم حالهم من حيث الثقة والصدق والعدالة، فضلاً عن جهالتهم في كثير من الأحيان. كما أنّ القراءة سنة متبعة - كما مر - لا مجال فيها للآراء، ولا للأقيسة والأهواء، فحظ البشر منها النقل والرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بكل أمانة وصدق في الأداء، فهي بهذا الاعتبار خارجة عن نطاق الاجتهاد، والخطأ والصواب، والأخذ والرد، والقرب من العربية (النحوية) أو البعد عنها، بخلاف تلكم الشواهد الشعرية والقواعد النحوية التي صنعها البشر، وهي - تبعاً لذلك - محرومة من العصمة، يعتريها النقص، ويعوزها الكمال، قابلة للأخذ والرد، والموافقة والضد. أفيأتي بعد هذا أحد من الناس فيقيس القراءة القرآنية المتواترة - ولا أقول الشاذة! - على هاتيك القواعد النحوية البشرية، والافتراضات والتعليلات العقلية الفلسفية!؟ أضف إلى ذلك أنّ القراءة المتواترة يقين، بينما كثير من أقاويل النحاة ظن، أفيُقاس يقينٌ مقطوعٌ به على ظنٍّ متخيَّل (إنّ الظَّنَّ لا يغني من الحق شيئا)[٦٩]. فاليقين مقدّم قطعاً على الظنّ وهو الأصل الذي يُقاس عليه ما عداه، فالأصل للأثبت، والقياس للأساس.

وهذا أُنموذج آخر يدلك على منهج مكي الآنف الذكر في كتابه مشكل إعراب القرآن:

يقول أبو محمد: " قوله: (نُنْجي المؤمنين)[٧٠] قرأه ابن عامر وأبو بكر عن عاصم[٧١] بنون واحدة وجيم مشدّدة، وكان يجب أن يفتح الياء؛ لأنه فعل ماض لم يسمَّ فاعله، ويجب أن ترفع (المؤمنين) على هذه القراءة؛ لأنه مفعول لم يُسمَّ فاعله، وفعل ماض لم يسم فاعله، ولكن أتى على إضمار المصدر، أقامه مقام الفاعل[٧٢]، **وهو بعيد**؛ لأن المفعول أولى بأن

يقوم مقام الفاعل، وإنما يقوم المصدر مقام الفاعل عند عدم المفعول به، أو عند اشتغال المفعول به بحرف الجر نحو: قِيم وسِير بزيد . فأما الياء فأسكنها في موضع الفتح، كما يسكنها في موضع الرفع[٧٣]، وهو بعيد أيضاً . إنما يجوز في الشعر .

وقال بعض العلماء: إنّ (نُجّي) ليس هو في هذه القراءة فعل سُمي فاعله، وإنما أدغم النون الثانية في الجيم، وهو قول بعيد أيضاً ؛ لأنّ النون لا تُدغم في الجيم إدغاماً صحيحاً يكون منه التشديد، إنما تُخفى عند الجيم والإخفاء لا يكون معه تشديد .

وقال علي بن سليمان[٧٤]: هو في هذه القراءة فعل سُمّي فاعله، وأصله (نُنْجي) بنونين، وبالتشديد على (نفعل) لكن حذفت النون الثانية لاجتماع النونين كما حذفت إحدى التاءين في (تفرقون) و(تظاهرون) وشبهه .

واستدل من قال بهذين القولين الأخيرين على قوله بسكون الياء في (ننجي) فدل سكونها على أنه فعل مستقبل، وهذا أيضاً قولٌ ضعيف ؛ لأنّ المثلين في مثل هذه الأشياء لا يحذف الثاني استخفافاً إلا إذا اتفقت حركة المثلين نحو: تَتَفَرَّقونَ وتَتَعَاوَنُونَ، فإن اختلفت حركة المثلين لم يجز حذف الثاني نحو: تُتَغافر الذنوبُ وتُتَناتج الدواب، والنونان في (نُنْجي) قد اختلفت حركتهما فلا يجوز حذف البتة في إحداهما، وأيضاً فإنّ النون الثانية أصلية، والأصلي لا يجوز حذفه البتة، والتاء المحذوفة في (تفرقوا)[٧٥] و(تعاونوا)[٧٦] زائدة، فحذفها حسن إذا اتفقت الحركتان "[٧٧].

بعد هذا العرض لما قاله مكي في قراءة (نُجّي) بتشديد الجيم وسكون الياء، نلاحظ بعض عباراته مثل: (وهو بعيد) و (إنما يجوز في الشعر) و (قول ضعيف) وهي كلُّها مشعرة بميله إلى تضعيف القراءة، بل ذهب في ذلك كل مذهب! مع أنَّ له وجهاً سائغاً في النحو حيث "جعل (نُجّي) فعلَ مالم يُسمَّ فاعله، وأرسل الياء بغير حركة، لأنَّ الحركة لا تدخل عليها في الرفع، وهي ساقطة في الجزم إذا دخلت في المضارع، وأضمر مكان المفعول الأول المصدرَ لدلالة الفعل عليه، ومنه قولهم: من كذب كان شراً له، يريدون: كان الكذبُ، فلما دلَّ (كَذَبَ) عليه حُذف، فكأنه قال: وكذلك نجّي النَّجَاءُ المؤمنين، وأُنشد شاهداً لذلك:

ولو ولدت قُفَيْرةُ جِروَ كلب لسُبَّ بذلك الجروِ الكلابا"[٧٨]

وهذا نموذج أخير أسوقه للتدليل على ما ذهبت إليه من موقف أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي في تضعيفه بعض القراءات المتواترة .

يقول مكي – رحمه الله – :" قوله :" إنَّ إلينا إيَابَهُم "[٧٩]، قرأه أبو جعفر[٨٠] بتشديد الياء[٨١]، **وفيه بُعد** ؛ لأنه مصدر آب يؤوب إيابا، وأصل الياء واو ولكن انقلبت ياء لانكسار ما قبلها، وكان يلزم من شدّد أن يقول: إوابهم ؛ لأنه من الواو، أو يقول: إيوابهم، فيبدل من الأول المشدّد ياءً كما قالوا: ديوان، وأصله: دِوَّان "[٨٢].

ولننظر هنا كيف أنّ مكيّاً قد جعل هذه القراءة المتواترة بعيدة عن العربية وقياسها، ولم يجد لها توجيهاً! على أنّ هذه القراءة جاءت على " مصدر (أَيَّب) على وزن (فيعل) مثل: (بَيْطر) والأصل (أَيْوَب) فاجتمعت الياء والواو، وسُبقت إحداهما بالسكون، فقلبت (الواو) (ياء)، ثم أُدغمت الياء في الياء، و (إيَّاب) على وزن (فيعال)، ومعنى (إيَابهم): رجوعهم بعد الموت.

وقرأ الباقون (إيَابهم) بتخفيف الياء، مصدر (آب يؤوب إيابا) بمعنى: رجع، على وزن (قام يقوم قياما) "[٨٣].

خاتمـــة

أوشك هذا البحث المقتضب عن أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي حول موقفه من القراءات القرآنية المتواترة على الانتهاء، وقد تبين أنّ لأبي محمد مواقف ثلاثة من هذه القراءات :

* موقف المستشهد بالقراءة المحتج لها لا بها، وهو الغالب لديه .
* وموقف المفضل بعض القراءات على بعض بناءً على قوةِ الفاضلة في قياس العربية – على ما يرى – على المفضولة .
* وموقف المضعِّف بعض القراءات ولو تلميحاً بصيغة من صيغ التمريض ونحوها، وذلك وفقا لما بدا له من ضعف وجه القراءة المضعَّفة عنده على قياس العربية .

وقد ظهر لي أيضاً من خلال هذا البحث أنّ مكيّاً في كتابه (مشكل إعراب القرآن) هو نحويٌّ مقلِّد أكثر منه قارئاً ناقلاً للقراءات على ما عُرف به في كتبه الأخرى في القراءات ككتاب (التبصرة) و (الكشف عن وجوه القراءات السبع)! مما أدى إلى وقوعه في تضعيف بعض القراءات المتواترة ولو تلميحاً، فخلصتُ إلى أنَّ الإمام القارئ يكون معرَّضاً للوقوع في أغاليط ومزالق إذا قلّد النحاة وجعل القراءة تابعةً للغة لا متبوعة!

وحاولتُ التعليق في بعض المواضع بما عَنّ لي، بيد أني كنت متبعاً منهج الواصف غالباً، فإن كنتُ قد وُفقتُ فيما أردت بيانه، فالحمد لله على توفيقه، وأسأله المزيد من فضله.

قائمة الهوامش

(١) ينظر: القاموس (قرأ).

(٢) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ص٧.

(٣) الإبانة عن أصول القراءات ص٣٩-٤٠.

(٤) المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيزص١٧٨.

(٥) النشر ٩/١

(٦) شرح طيبة النشر في القراءات العشر ص ٥

(٧) النشر ١٣/١

(٨) غيث النفع في القراءات السبع ص٦-٧، وينظر: النشر في القراءات العشر ١ / ١٣

(٩) وهذان الكتابان: (التبصرة) في القراءات السبع، وكتاب (الكشف) عن وجوه القراءات السبع وعللها، مشهوران عند الباحثين، وينظر في ترجمة مكي على وجه وافٍ مقدمة تحقيق كتاب مشكل إعراب القرآن ١٠/١-٣٨ .

(١٠) ولا سيما (إعراب القرآن) للنحاس، ينظر في تأثر مكي به: المرجع السابق ٣٦/١-٣٩

(١١) سورة البقرة (٨٣)

(١٢) وهم: حمزة والكسائي ويعقوب وخلف، ينظر: التيسير في القراءات السبع للداني ص ٧٤، النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢١٨/٢

(١٣) مشكل إعراب القرآن ١٠٢/١، وينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٥٠/١

(١٤) سورة البقرة (١٤٨)

(١٥) ينظر: التيسير ص ٧٧، الكافي في القراءات السبع للرعيني ص٨٣

(١٦) سورة النمل (٧٢)

(١٧) مشكل إعراب القرآن ١١٣/١-١١٤، وينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٢٦٧/١

(١٨) سورة البقرة (٢١٤)

(١٩) وهي قراءة الإمام نافع المدني، ينظر: التيسير ص ٨٠، النشر ٢٢٧/٢

(٢٠) وهي قراءة سائر القراء سوى نافع كما تقدّم آنفاً.

(٢١) مشكل إعراب القرآن ١٢٦/١-١٢٧

(٢٢) سورة البقرة (٢٨٣)

(٢٣) وهما: ابن كثير المكي وأبو عمرو البصري، ينظر: التيسير ص ٨٥، سراج القارئ المبتدي ص ٢٢٠، غيث النفع في القراءات السبع ص ٧٦ .

(٢٤) مشكل إعراب القرآن ١٤٦/١ . وينظر: الكشف ٣٢٢/١

(٢٥) سورة البقرة (٢٨٤)

(٢٦) وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف، ينظر: التيسير ص ٨٥، النشر ٢٣٧/٢

(٢٧) ووافقهم من القراء العشرة: أبو جعفر المدني ويعقوب البصري، ينظر: النشر ٢٣٧/٢

(٢٨) مشكل إعراب القرآن ١٤٦/١-١٤٧، وينظر: الكشف ٣٢٣/١

(٢٩) سورة النبأ (٢٨)

(٣٠) كل القراء إلا الكسائي، ينظر: التيسير ص ٢١٩، النشر ٢/٣٩٧

(٣١) مشكل إعراب القرآن ٢/٧٩٦

(٣٢) سورة الفجر (٥)

(٣٣) ينظر: التيسير ص ٢٢٤، النشر ٢/٤٠٣

(٣٤) مشكل إعراب القرآن ٢/٨٣٠

(٣٥) سورة آل عمران (١٢٠)

(٣٦) مشكل إعراب القرآن ١/١٧٢-١٧٣، وينظر: الكشف عن وجوه القراءات ١/٣٥٥

(٣٧) ينظر: مختصر في شواذ القراءات ص٢٢، وتفسير القرطبي٤/١٨٤.

(٣٨) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٣٩٠

(٣٩) معاني القراءات ص١٠٩.

(٤٠) سورة يس (١)

(٤١) سورة القلم (١)، وكان ينبغي أن تكتب (ن والقلم) اتباعاً لرسم المصحف في شأن الحروف المقطعة كما هو الحال في (يس) وغيرها .

(٤٢) القراء المدغمون في الموضعين المذكورين هم: ورش عن نافع المدني وابن عامر وشعبة عن عاصم والكسائي، ينظر: التيسير ص ١٨٣

(٤٣) مشكل إعراب القرآن ٢/٥٩٨

(٤٤) معاني القراءات ص٣٩٩

(٤٥) سورة التكوير (٢٤) .

(٤٦) مشكل إعراب القرآن ٢/٨٠٣، ويُنظر: الكشف عن وجوه القراءات ٢/٣٦٤، مع العلم بأن ابن كثير وأبا عمرو والكسائي ورويساً عن يعقوب البصري قد قرأوا (بظنين)بالظاء، وقرأ الباقون بالضاد، ينظر: التيسير ص ٢٢٠، النشر ٢/٣٩٨-٣٩٩ .

(٤٧) معاني القراءات ص٥٣١

(٤٨) مقدمة تحقيق مشكل إعراب القرآن ١/٣٦، وتنظر الأمثلة التي ذكرها المحقق ص ٣٧-٣٩ .

(٤٩) سورة النحل (٤٠)

(٥٠) ينظر: التيسير ص ١٣٧، الكافي ص٨١

(٥١) سورة مريم (٣٨)

(٥٢) آية (١١٧)

(٥٣) الآية (٤٧)

(٥٤) الآية (٦٨)

(٥٥) الآية (٨٢)

(٥٦) مشكل إعراب القرآن ١/٤١٨-٤٢٠، وينظر: ص ١٠٩ من الجزء نفسه، والكشف ١/٢٦١، البحر المحيط ١/٣٦٦ .

(٥٧) حجة القراءات ص١١١

(٥٨) يُنظر: السبعة لابن مجاهد ص ٥٠-٥١

(٥٩) التطور اللغوي التاريخي، د. إبراهيم السامرائي، ص ٧٩

(٦٠) الحال في القرآن الكريم، بحث منشور في مجلة آداب المستنصرية، الجامعة المستنصرية - بغداد، العدد ٢٧، ١٩٩٦م، ص ٩ .

(٦١) سورة الأنعام (١٣٧) .

(٦٢) مشكل إعراب القرآن ٢٧١/١-٢٧٢، ويُقارن بإعراب القرآن للنحاس ٥٨٣/١ لترى تأثر مكيّ به، وينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٤٥٣/١، البحر المحيط ٢٢٩/٤ .

(٦٣) ينظر: السبعة ص٢٧٠، المصاحف ص٤٥، النشر٦٤/٢.

(٦٤) النشر في القراءات العشر٢٦٣/٢، وينظر: شرح الكافية الشافية ٩٨٧-٩٨٨.

(٦٥) سورة إبراهيم (٢٢)

(٦٦) ينظر: التيسير في القراءات السبع ص ١٣٤

(٦٧) ينظر: التيسير في القراءات السبع ص ١٣٤

(٦٨) مشكل إعراب القرآن ٤٠٢/١-٤٠٤، ويُقارن بإعراب القرآن للنحاس ١٨٢/٢-١٨٣

(٦٩) سورة يونس (٣٦)

(٧٠) سورة الأنبياء (٨٨)

(٧١) ينظر: التيسير ص ١٥٥، النشر ٣٢٤/٢ .

(٧٢) أي على تقدير (نُجِّي إيمانُ المؤمنين) .

(٧٣) أي في حال كون الفعل مضارعاً (تُنجِّي)

(٧٤) هو أبو الحسن الأخفش الصغير (ت ٣١٥هـ)، ينظر: طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٥، معجم الأُدباء ٢٤٦/١٣، وفيات الأعيان ٣٠١/٣ .

(٧٥) ينظر في سورة آل عمران (١٠٣)

(٧٦) سورة المائدة (٢)

(٧٧) مشكل إعراب القرآن ٤٨١/٢-٤٨٣، ويقارن بإعراب القرآن للنحاس ٣٨٠/٢-٣٨١، وينظر: الكشف عن وجوه القراءات ١١٣/٢، البحر المحيط ٣٣٥/٦ .

(٧٨) الحجة في القراءات السبع ص١٥٢

(٧٩) سورة الغاشية (٢٥)

(٨٠) هو الإمام التابعي الكبير يزيد بن القعقاع المدني، أحد القراء العشرة المشهورين (ت ١٢٨هـ)، ينظر: معرفة القراء الكبار ص ٥٨، غاية النهاية ٣٨٢/٢

(٨١) ينظر: النشر ٤٠٠/٢، إتحاف فضلاء البشر ص ٤٣٨ .

(٨٢) مشكل إعراب القرآن ٨١٥/٢-٨١٦، ويُقابل بإعراب القرآن ٦٩١/٣

(٨٣) المغني في توجيه القراءات العشر ٣٦٣/٣، وينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢٨٦/٢، البحر المحيط ٤٦٥/٨، إتحاف فضلاء البشر ص ٤٣٨ .

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم: برواية حفص عن عاصم (مصحف المدينة النبوية)،ط السعودية، ١٤٠٦هـ .

* إبراهيم السامرائي (دكتور): التطور اللغوي التاريخي، دار الرائد، ط معهد البحوث و الدراسات العربية÷ جامعة الدول العربية،القاهرة ١٩٦٦م .

* أحمد البنا الدمياطي (ت١١١٧هـ): إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشرة، ط القاهرة، ١٣١٧ هـ .

* أحمد بن محمد بن الجزري، أبوبكر(ت٨٢٧هـ): شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تحـ علي محمد الضباع، مصطفى البابي الحلبي – مصر،ط١، ١٣٦٩ / ١٩٥٠م.

* الأزهري، أبو منصور، محمد بن أحمد (ت٣٧٠هـ): معاني القراءات، تحـ أحمد فريد المزيدي، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

* ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ): غاية النهاية في طبقات القراء، تحـ براجستراسر، ط الخانجي ÷القاهرة ،١٩٣٢م .

* ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، راجعه علي محمد الضباع، ط دار الكتب العلمية÷ بيروت، د.ت .

* أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ): البحر المحيط ،ط مكتبة النصر الحديثة – الرياض د.ت .

* ابن خالويه، أبوعبد الله، الحسين بن أحمد (ت٣٧٠هـ): الحجة في القراءات السبع، تحـ أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ ،١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

* ابن خالويه: مختصر في شواذ القراءات، تحـ براجستراسر، ط الرحمانية – مصر١٩٣٤م.

* ابن خلكان (ت٦٨١هـ): وفيات الأعيان، تحـ د. إحسان عباس، ط دار الثقافة – بيروت، ١٩٦٨م .

* ابن أبي داوود: المصاحف، تحـ آرثر جفري، ط المطبعة الرحمانية –القاهرة، ١٣٥٥هـ .

* الذهبي (ت٧٤٨هـ): معرفة القراء الكبار، تحـ محمد سيد جاد الحق، ط دار الكتب الحديثة ÷القاهرة، ١٣٨٧هـ .

* الرعيني الإشبيلي، أبوعبد الله، محمد بن شريح (ت٤٧٦هـ)، الكافي في القراءات السبع تحـ أحمد محمود الشافعي، دار الكتب العلمية – بيروت ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

* الزبيدي (ت٣٧٩هـ): طبقات النحويين واللغويين ،تحـ محمد أبو الفضل إبراهيم ،ط الخانجي بمصر، ١٩٥٤م .

* الزجاج، أبو إسحاق، إبراهيم بن السري (ت٣١١هـ): معاني القرآن وإعرابه، تحـ د.عبد الجليل عبده شلبي، ط دار الحديث – القاهرة ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

* أبو شامة المقدسي، عبد الرحمن بن إسماعيل (ت٦٦٥هـ): المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تحـ طيار آلتي قولاج، دار صادر – بيروت، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

* العكبري، أبو البقاء، عبدالله بن الحسين (ت ٦١٦هـ): التبيان في إعراب القرآن، دار الكتب العلمية. بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ /١٩٧٩م .

* علي النوري الصفاقسي(ت١١١٧هـ): غيث النفع في القراءات السبع مطبوع بذيل سراج القارئ المبتدي لابن القاصح وسيأتي.

* أبوعمرو الداني (ت٤٤٤هـ): التيسير في القراءات السبع ،عني بتصحيحه اوتوبرتزل، دار الكتاب العربي ÷بيروت، ط٢ ،١٤٠٦هـ /١٩٨٥م

* الفيروز أبادي، مجد الدين، أبو الطاهر، محمد بن يعقوب(ت٨١٧هـ): القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

* ابن القاصح البغدادي (ت٨٠١هـ): سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، المكتبة التجارية الكبرى ÷ القاهرة، ط١ ،١٣٥٢هـ /١٩٣٤م.

* القرطبي، أبو عبد الله، محمد بن أحمد (ت٦٧١هـ): تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، ط دار الكتب المصرية – القاهرة ١٩٦٧م.

* ابن مالك الطائي، جمال الدين، محمد بن عبد الله(ت٦٧٢هـ): شرح الكافية الشافية، ط مركز البحث العلمي – مكة المكرمة ١٩٨٢م.

* ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ): السبعة في القراءات، تحـ د.شوقي ضيف، ط دار المعارف ÷القاهرة، ١٩٨٠م .

* محمد سالم محيسن (دكتور): المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، دار الجيل –بيروت،ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م .

* مكي بن أبي طالب القيسي(ت٤٣٧هـ): الإبانة عن معاني القراءات، تحـ د. محيي الدين رمضان، دار المأمون للتراث– دمشق، ط١، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

* مكي بن أبي طالب القيسي: التبصرة في القراءات السبع، مخطوط مصور عن نسخة برلين – ألمانيا.

* مكي بن أبي طالب القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحـ د.محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة– بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .

* مكي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب القرآن تحـ د. حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الإعلام ÷بغداد، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م .

* النحاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨ هـ): إعراب القرآن تحـ د . زهير غازي زاهد، ط رئاسة ديوان الأوقاف. بغداد، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧ م .

* هادي نهر(دكتور): الحال في القرآن الكريم، مجلة آداب المستنصرية، الجامعة المستنصرية ÷بغداد، العدد٢٧، ١٩٩٦م.

* ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ): معجم الأدباء، دار المأمون ÷ مصر، ١٩٣٦م .

Abstract

The position of Makki Bin Abi Taleb Al Qaisi (d. 437 H.) from the readings in his book 'MUSHKIL ERAAB AL QUR'AN'.

Dr. Mohsen Hashim Derwish.

This is a scientific, analytic, statistical research that shows the position of a great scientist, regarding the skills of his book 'Mushkil Eraab Al Qur'an' with reference to his other books of reading skills and the comparison between them. This research also shows the personality of this scientist who deals more with grammar than reading skills, which, in turn, resulted in weakening some of the reading skills and in leading to mistakes done while reading.